

لا يمكن الحديث عن إصلاح المالية العمومية في غياب المؤسسة
التشريعية
الدراسة الأخيرة للبنك العالمي كلفت دافعي الضرائب المغاربة أكثر
من 4 ملايين درهم
عبدالفتاح الصادقي

خلفت الدراسة التي أنجزها البنك العالمي حول طبيعة تدبير
المالية العمومية بالمغرب ردود فعل متباينة في أوساط
المهتمين ورجال الإعلام، وتقع هذه الدراسة في 163 صفحة ، و
ظهرت مسودتها الأولى خلال شهر دجنبر 2006.

ويؤكد عبدالقادر برادة في تصريح للعلم أن الصيغة الأخيرة،
بالمقارنة مع الأولى، تعتبر ذات طابع تجميلي أكثر، للصورة
الحقيقية.

ويقدم الأستاذ برادة مجموعة من الملاحظات على الصيغة الجديدة من
التقرير، من أهمها أن هذا الأخير لا يضيف شيئا جديدا بالمقارنة مع التقرير
الذي تم إنجازه سنة 2003، ذلك أن التقريرين يشيران الى التأخير
بحوالي عشر سنوات في هذا الموضوع الحساس، ومن المحتمل أن
يكونا مهمين وذا فائدة لو تم الإنجاز في 1999 - 2000 حيث الشروط كانت
ملائمة بالمقارنة مع الوقت الحاضر.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالإصلاح المتعدد الأبعاد، حيث يؤكد برادة أن
إصلاح تدبير المالية العمومية لا ينحصر في البعد القانوني والتنظيمي، بل
يشمل أيضا اللوجستيك الإداري والموارد البشرية ووسائل العمل، وهي
الجوانب المتحكمة في ضمان النجاح لأي مشروع، ويوضح أن المعطيات
«التي لا يتم تعميمها من قبل المسؤولين» تبرز أن التأطير المهني
بالنسبة للموظفين والذي يعتبر ضروريا للتدبير الجيد للمالية العمومية،
لا يمكن أن يكون مقبولا إلا في حدود تتراوح ما بين 40 % و 50% قبل
عمليات المغادرة «غير الطوعية» وبعبارة أخرى فمن أصل 10 موظفين
يمارسون في الميدان هناك 4 فقط يتوفرون على شهادات وخبرة
مكتسبة، في حين أن 6 آخرين يتم وضعهم في خانة المحاسبين
والأميرين بالصرف والقانونيين والاقتصاديين، والعاملين في نطاق
الشساعة، والاحصائيين.. والأكثر من ذلك أن القطاعات الوزارية الأخرى،
مع استثناء وزارة التجهيز والفلاحة، لا تتوفر على مصالح اقتصادية ومالية
تستحق هذه التسمية. كما أن وزارة المالية نفسها يُنقصها الأطر
المؤهلون الذين يعتبر عددهم غير كاف.

ويشير برادة الى أن الحاجة تقتضي، في المجموع، توظيف ما بين ألفين
وثلاثة آلاف إطار مكون بشكل جيد من خريجي المعاهد العليا للتجارة
والمهندسين والاحصائيين والقانونيين والاقتصاديين.. ومضاعفة ثلاث مرات
عدد مفتشي المالية لكل فوج في إطار التكوين، كما أن مشروع إحداث
مدرسة للمالية يجب الإسراع بإخراجه لحيز الوجود، وتقتضي الضرورة أيضا

وضع برنامج حقيقي وليس افتراضيا، لإعادة التكوين ويفيد مصدر من وزارة المالية والخصوصة طلب عدم ذكر اسمه أن الذين حرروا التقرير الأخير يمارسون بشكل مقصود أو غير مقصود نوعا من «السرقة الادبية»، باعتبار أن بعض الجامعيين المغاربة، وخصوصا الأستاذين برادة وحركات أشاروا، قبل خبراء البنك العالمي الى عيوب ونقائص النظام المالي المغربي.

ويتساءل هذا المصدر عما إذا كان الجامعيون المغاربة، أصبحوا، الى هذا الحد، خارج الأحداث وفاقدن للمصداقية(؟) وفي ملاحظة أخرى يبرز برادة أن التقرير الأخير للبنك العالمي لا يوضح أن هذه الدراسة الممولة من قبل البنك العالمي كلفت الملمزمين المغاربة (دافعي الضرائب) 387 ألف و 200 أورو أي حوالي أربعة ملايين و 260 مليون درهم، وأن وكالة التعاون التقني الدولي التي تخضع لوصاية وزارة الاقتصاد الفرنسية، هي التي كلفت بإنجاز هذا التقرير، وكانت هذه الوكالة أنجزت أيضا دراسة سنة 2006 لفائدة وزارة المالية عن طريق الحكومة المغربية بغلاف مالي يصل الى 227 ألف و 300 أورو أي حوالي مليارين و 500 مليون درهم.

ويعتبر الأستاذ برادة أن العجز على مستوى الخبرة في وزارة المالية مرتفع جدا، ويشير عبدالقادر برادة الى أنه داخل إفريقيا يعتبر المغرب الدولة الأكثر لجوءا الى الخبرة الأجنبية.

ويقول إن محرري التقرير كان من الأفضل أن يستأنسوا بالتقاريرين اللذين أنجزهما صندوق النقد الدولي سنتي 1986 و 1987 بطلب من وزارة المالية، واللذين لم يتم العمل بمضمونهما بالرغم من أهميتهما.

ويؤكد برادة أن تدبير المالية العمومية يهم أيضا السلطة التشريعية حيث لا يمكن الحديث عن أي إصلاح في هذا المجال دون العودة الى البرلمان، ويتساءل عن الأسباب التي منعت محرري التقرير من مناقشة الأمر مع رئيسي لجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين، ويعتبر برادة أن عدم العودة الى المؤسسة التشريعية خطأ غير مقبول.

والى جانب الملاحظات الجوهرية السابقة يشير برادة الى ملاحظة شكلية تتعلق باللغة المستعملة في تحرير التقرير، مشيرا الى أن الدراسات والتقارير التي ينجزها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما تتم باللغة الفرنسية أو الانجليزية، ويتساءل كيف يمكن إخبار الأغلبية الساحقة من المغاربة عبر لغات أجنبية.